



## عارية :

### ١ - تعريف :

العارية هي العين المأخوذة للانتفاع بها بلا عوض مع بقاء عينها .

### ٢ - ضمانها :

العارية أمانة تحت يد المستعير وعلى هذا فإنه لا يضمها إلا بالتعدي .  
قال عمر : العارية مثل الوديعة ولا ضمان فيها إلا أن يتعدى<sup>(١)</sup> .

## عاشوراء :

### ١ - تعريف :

عاشوراء : هو اليوم العاشر من شهر محرم .

### ٢ - صيامه :

( ر : صوم / ٣ ب ١ ) .

---

(١) عبد الرزاق ٨ / ١٧٩ والمحلى ٩ / ١٧٣ .

## عاقلة :

### ١ - تعريف :

العاقلة هم : من يحمل الدية مع الجاني .

### ٢ - من هم العاقلة :

كانت دية الخطأ تضرب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر على أهل العشيرة ، ومن هذا القبيل ما حدث أن أرسل عمر بن الخطاب إلى امرأة يطلبها في أمر فقالت : يا ويلها ما لها ولعمر ، فبينما هي في الطريق اشتد بها الفزع ، فضربها الطلق فدخلت داراً ، فألقت ولدها ، فصاح الصبي صيحتين ثم مات ، فاستشار عمر الصحابة ، فقال بعضهم : ليس عليك شيء ، إنما أنت وال ومؤدب ، قال ، وصمت عليّ ، فأقبل عليه : ماذا تقول قال : إن قالوه برأيهم فقد أخطأ رأيهم ، وإن قالوا في هواك فلم ينصحوا لك ، أرى أن ديتك عليك ، فإنك أنت أفزعتها فألقت ولدها بسببك ، قال : فأمر علياً أن يضرب ديتك في قريش ، فأخذ عقله من قريش<sup>(١)</sup> ؛ ومن هذا قوله لسلمة بن نعيم حين قتل يوم اليمامة رجلاً مسلماً ظنه كافراً : الدية عليك وعلى قومك<sup>(٢)</sup> .

ولكنه بعد أن دوّن الدواوين جعل العقل على أهل الديوان لأنهم أهل نصرته ، وكان ذلك بمحضر من الصحابة من غير نكير منهم ، فروى ابن أبي شيبة في مصنفه في الديات عن الحكم قال : عمر أول من جعل الدية عشرة عشرة في أعطيات المقاتلة دون الناس ؛ وعن الشعبي والنخعي قالا : أول من فرض العطاء عمر ، وفرض فيه الدية كاملة في ثلاث سنين<sup>(٣)</sup> .

(١) مصنف عبد الرزاق ٤٥٨/٩ وسنن البيهقي ١٥٣/٦ والمحلى ٢٤/١١ والمغني ٧٨١/٧  
(٢) المحلى ٥٥/١١  
(٣) آثار أبي يوسف برقم ٩٨٠ نصب الراية ٤/٣٩٨ والمغني ٧/٧٨٦ .

٣ - ما تحمله العاقلة من الديات (ر: جناية / ٥ ب ٧) .

## عبادة :

النيابة في العبادات البدنية المحضة لا تجوز (ر : وكالة / ٢ جـ) .

## عتق :

انظر : (رق / ٥) .

## عَتَه :

### ١ - تعريف :

العتة هو نقصان في العقل من غير جنون .

٢ - حق المرأة طلب الطلاق لعتة الزوج (ر: طلاق / ١١ ز) .

## عدة :

### ١ - تعريف :

العدة هي : تربص المرأة مدة محددة شرعاً لموت الزوج أو طلاقه ومن كل فسخ أو تفريق .

### ٢ - عدة المطلقة :

الطلاق إما أن يقع على المرأة قبل الدخول بها أو بعد الدخول بها .

أ - فإن وقع عليها قبل الدخول بها فلا عدة عليها بالإجماع .

ب - وإن وقع عليها بعد الدخول أو الخلوة بها فعليها العدة<sup>(١)</sup> وتختلف هذه العدة باختلاف حال المرأة .

(١) فإن كانت المرأة حرة من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة قروء لقوله تعالى :



﴿والمطلقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ والقرء هنا : الحيض <sup>(١)</sup> .

— أما إن كانت أمة أو أم ولد أو مدبرة أو مكاتبة فعدتها حيضتان ، قال عمر : تعتد الأمة حيضتين <sup>(٢)</sup> ؛ وقال : لو استطعت أن أجعل عدة الأمة حيضة ونصفاً لفعلت <sup>(٣)</sup> .

— ولا تنتهي عدتها حتى تغتسل من الحيضة الأخيرة وبذلك يكون لزوجها أن يراجعها ما دامت لم تغتسل من حيضتها الأخيرة ، فإن اغتسلت منها فلا رجعة له عليها ، فقد جاءت امرأة وزوجها إلى عمر فقالت : يا أمير المؤمنين إن زوجي طلقني ، فانقطع عني الدم منذ ثلاث حيض ، فأتاني وقد وضعت مائي ورددت بابي وخلعت ثيابي ، فقال : قد راجعتك ، فقال عمر لابن مسعود : ما ترى فيها ؟ قال : أرى أنها امرأته ما دون أن تحل لها الصلاة ، فقال عمر : وأنا أرى ذلك <sup>(٤)</sup> ؛ وقال عمر : من طلق امرأته فهو أحق برجعتها ما لم تغتسل من حيضتها الثالثة <sup>(٥)</sup> .

(٢) وإن لم تكن المرأة من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة أشهر إن كانت حرة ، وشهر ونصف إن كانت أمة ، قال عمر : تعتد الأمة حيضتين ، فإن لم تحض فشهريين ، أو قال : فشهرًا ونصفًا <sup>(٦)</sup> . وقال : عدة الأمة حيضتان فإن لم تحض فشهري ونصف <sup>(٧)</sup> .

(٣) وإن طلقت المرأة فحاضت حيضة أو حيضتين ثم ارتفعت حيضتها ، فقد اختلفت الرواية عن عمر رضي الله عنه .

- |   |   |
|---|---|
| (١) المغني ٧ / ٤٥٢ وتفسير الطبري الأثر رقم ٤٦٧٤ وما بعده .  | (٤) مصنف عبد الرزاق ٦ / ٣١٦ وسنن البيهقي ٧ / ٤١٧ وتفسير الطبري رقم ٤٦٧٤ والمغني ٧ / ٤٥٦ و ٢٨٠ . |
| (٢) مصنف عبد الرزاق ٧ / ٢٢١ وابن أبي شيبة ١ / ٢٤٩ ب وسنن البيهقي ٧ / ٤٢٥ والمحلى ١٠ / ٣٠٦ والمغني ٧ / ٤٥٩ . | (٥) مصنف ابن أبي شيبة ١ / ٢٥١ ب .   |
| (٣) مصنف عبد الرزاق ٧ / ٢٢١ وسنن البيهقي ٧ / ٤٢٦ ومصنف ابن أبي شيبة ١ / ٢٤٩ ب والمغني ٧ / ٤٥٧ .             | (٦) سنن البيهقي ٧ / ٤٢٥ وعبد الرزاق ٧ / ٢٢١ والمحلى ١٠ / ٣٠٦ والمغني ٧ / ٤٥٩ .                  |
|   | (٧) مصنف ابن أبي شيبة ١ / ٢٤٩ ب .   |

ففي رواية عن محمد بن سيرين ان عمر بن الخطاب قال في الشابة تطلق فلا تحيض ، انها تنتظر حتى تياس من المحيض<sup>(١)</sup> . وفي هذا من الحرج ما فيه عليها .

وفي رواية ثانية عنه رضي الله عنه انها تنتظر تسعة أشهر فإنها إن كان بها حمل ظهر وآن وضعه ، وإن لم يكن بها حمل اعتدت ثلاثة أشهر أخرى ، ثم حلت للأزواج بعد ذلك ، وهذا ما يتفق مع منطق عمر وفقهه قال عمر : أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضتها فإنها تنتظر تسعة أشهر ، فإن بان بها حمل فذلك وإلا اعتدت بعد التسعة ثلاث ثم حلت<sup>(٢)</sup> وفي مصنف عبد الرزاق : ان عمر جعل للتي ترتاب (أن في بطنها ولداً أم لا ) أن تنتظر تسعة أشهر ، ثم تعتد ثلاثة أشهر<sup>(٣)</sup> .

وهذا هو القول الأصح عن عمر رضي الله عنه ، وقد تابعه فيه ابنه عبد الله بن عمر كما بسطنا ذلك في « موسوعة فقه عبد الله بن عمر » مادة : عدة / ٣ ب ٢ أ .

وينبغي أن تكون عدة المستحاضة كذلك ، ولم أجد نصاً عن عمر في ذلك .

(٤) وإن كانت حاملاً : فإن عدتها تنتهي بوضعها حملها ، لقوله تعالى في سورة الطلاق : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ .

### ٣ - عدة المختلعة ومن فرّق بينها وبين زوجها لعيب من العيوب :

عدة المختلعة ومن فرّق بينها وبين زوجها لعيب من العيوب كالعنة والعقم ، عدة المطلقة<sup>(٤)</sup> .

(١) المحلى ١٠ / ٢٦٩ .

٤٦٣ / ٧ .

(٢) مصنف عبد الرزاق ٦ / ٣٣٩ وابن أبي شيبه

(٣) مصنف عبد الرزاق ٧ / ١٨ .

٢٥٣ / ١ وسنن البيهقي ٧ / ٤٢٠ والمحلى

(٤) مصنف عبد الرزاق ٦ / ٢٥٣ وابن أبي شيبه

٢٧٠ / ١ والموطأ ٢ / ٥٨٢ والمغني

٢٥٠ / ١ .



## ٤ - عدة المولى منها :

( ر : إيلاء / ٤ ) .

## ٥ - عدة الزانية :

لا تجب العدة على الزانية بل يجب عليها الاستبراء ( ر : استبراء / ٢ ) .

## ٦ - عدة المتوفى عنها زوجها :

المتوفى عنها زوجها إما أن تكون حاملاً أو غير حامل .

أ - فإن كانت حاملاً فعدتها إلى أن تضع حملها سواء كانت حرة أم أمة ، قال عمر : إذا وضعت الحامل فقد انتهت عدتها وحلت للأزواج<sup>(١)</sup> . وقال : لو ولدت وزوجها على السرير لم يدفن لحلت<sup>(٢)</sup> .

ويظهر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول إن المرأة الحامل إذا توفي عنها زوجها تعتد إلى أبعد الأجلين أربعة أشهر وعشرة أيام أو وضع الحمل ، ولكنه رجع عن ذلك على أثر حادثة ذكرها الإمام عبد الرزاق في مصنفه وهي أن امرأة جاءت عمر فقالت : إني وضعت بعد وفاة زوجي قبل انقضاء العدة ، فقال عمر : أنت لآخر الأجلين ، فمرت بأبي بن كعب فقال لها : من أين جئت ؟ فذكرت له ، وأخبرته بما قال عمر ، فقال : اذهبي إلى عمر وقولي له : إن أبي بن كعب يقول : قد حللت ، فإن التمسني فإنني ها هنا ، فذهبت إلى عمر ، فأخبرته ، فقال : ادعيه ، فجاءته فوجدته يصلي ، فلم يعجل عن صلاته حتى فرغ منها ، ثم انصرف معها ، فقال عمر : ما تقول هذه ؟ قال أبي : أنا قلت لرسول الله : ﴿ وأولاتُ الأحمالِ أجُلُهُنَّ أن يَضَعْنَ حملهن ﴾ ؟ فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم : نعم ، فقال عمر للمرأة :

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٢٢٣/١ والموطأ ٤٣٠/٦ وابن أبي شيبة ٢٢٣/١ وآثار أبي

يوسف برقم ٦٧٠ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٢٢٣/١ والموطأ ٥٨٩/٢ .

(٢) مصنف عبد الرزاق ٤٧٢/٦ وسنن البيهقي

اسمعي ما تسمعين<sup>(١)</sup> ، ثم استقر رأي عمر على ما أخبره به أبي بن كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ب - وإن كانت غير حامل وهي حرة فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام عملاً بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ . وإن كانت أمة فعدتها على النصف من عدة الحرة .

— وإذا طُلِّقت المرأة ثلاثاً فتوفي زوجها الذي طلقها وهي ما زالت في العدة فإنها تستأنف عدة الوفاة . قال عمر : المطلِّق ثلاثاً في مرضه إن مات والمرأة ما زالت في عدتها اعتدت عدة المتوفى عنها زوجها<sup>(٢)</sup> .

#### ٧ - عدة زوجة المفقود :

عدة زوجة المفقود كعدة المتوفى عنها زوجها ( ر : مفقود / ٢ أ ) .

#### ٨ - بدء العدة ونهايتها :

أ - تبدأ العدة من يوم الطلاق أو من يوم الوفاة ، سواء بلغها ذلك أم لم يبلغها ، متى قامت البينة بذلك ، قال عمر : إذا مات وهو غائب وشهد شهود فإن زوجته تعتد من يوم مات<sup>(٣)</sup> .

ب - وتنتهي بمضي المدة المقررة شرعاً كما مر معنا سابقاً في ( عدة / ٢ ، ٦ ) .

#### ٩ - ما تمنع عنه المعتدة :

وتمتنع المعتدة عما يلي :

أ - الخروج من بيتها إلا لضرورة فإن خرجت فإنها لا تبث إلا في بيتها ، إلا في حالة الضرورة القصوى .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ١ / ٢٥٢ ب .

(١) مصنف عبد الرزاق ٦ / ٤٧٢ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ١ / ٢٥٤ ب .



أما خروجها للضرورة نهاراً وعودتها إلى بيتها ليلاً فلما رواه ابن ثوبان أن امرأة توفى عنها زوجها وبها فاقة ، فسألت عمر أن تأتي أهلها فرخص لها أن تأتي أهلها بياض يومها<sup>(١)</sup> .

أما أنها إذا خرجت فإن عليها أن تعود إلى بيتها لتبيت فيه إلا في حالة الضرورة القصوى ، كمرض والدها مرضاً شديداً وموته ونحو ذلك . فعن سعيد بن المسيب أن امرأة توفى عنها زوجها ، فكانت في عدتها فمات أبوها ، فسئل لها عمر بن الخطاب ؟ فرخص لها أن تبيت الليلة والليلتين<sup>(٢)</sup> . وفي رواية أنه أرخص للمتوفى عنها أن تبيت عند أبيها وهو وجع ليلة واحدة<sup>(٣)</sup> .

ب - وإذا كان لا يجوز لها أن تخرج من بيتها ، فلأن لا يجوز لها أن تسافر من باب أولى ، سواء كان هذا السفر سفراً عادياً أم سفراً للحج ، وقد كان عمر يرد المتوفى عنهن أزواجهن من البيداء يمنعهن الحج<sup>(٤)</sup> ؛ وفي رواية أنه ردهن من الجحفة وذوي الحليفة<sup>(٥)</sup> ( ر : حج / ١٩ أ ) .

ج - انتقالها من بيتها : ولا تنتقل المتوفى عنها من بيتها حتى تنتهي عدتها لقوله تعالى في سورة الطلاق / ١ : ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ وقال عمر : لا تنتقل المتوفى عنها زوجها من بيتها<sup>(٦)</sup> .

د - التصريح بالخطبة ، وعقد النكاح :

(١) وتمتنع المعتدة عن الخطبة صراحة ، لأن ذلك يتنافى مع مقاصد العدة من الوفاة ، من الحزن على الزوج ، قال تعالى في سورة البقرة / ٢٣٤ وما بعدها : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٢٥١/١ والمحلى ٣٠٣/١٠ .  
 (٢) المحلى ٣٠٣/١٠ والمغني ٥٢١/٧ .  
 (٣) مصنف عبد الرزاق ٣١/٧ و٣٢ .  
 (٤) الموطأ ٥٩٢/٢ وابن أبي شيبة ٢٥١/١ .  
 (٥) مصنف عبد الرزاق ٣٣/٧ والمحلى ٣٠٣/٧ .  
 (٦) مصنف ابن أبي شيبة ٢٥١/١ .



أشهر وعشراً ، فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف ، والله بما تعملون خبير \* وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فيما عَرَّضْتُمْ به مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ .

(٢) فإن عقد عليها في العدة - عدة وفاة أو عدة طلاق - فالعقد باطل ، ولا تأخذ شيئاً من المهر تعزيراً لها ، بل يؤخذ منها ويوضع في بيت مال المسلمين ، فعن مسروق أن امرأة نكحت في عدتها ، ففرق عمر بينهما وجعل مهرها في بيت المال وقال : نكاحها حرام ومهرها حرام<sup>(١)</sup> ؛ وعن إبراهيم النخعي قال : إن عمر قال في التي تنكح في عدتها : مهرها في بيت المال<sup>(٢)</sup> ولكن عمر لم يلبث أن رجع عن ذلك ، وجعل مهرها لها بما استحل من فرجها<sup>(٣)</sup> .

(٣) تعزيرهما : رفع إلى عمر امرأة نكحت في عدتها فقال : لو أنكما علمتما لرجمتكما<sup>(٤)</sup> ويحتمل أن يكون عمر جاداً في قوله لهما ( لرجمتكما ) ويحتمل أن يكون مهذباً ، ولكنه على كل حال لم يقيم حد الزنا على من تزوجت في العدة ، لما في ذلك من شبهة العقد التي يأخذ بها عمر ، ولكنه كان يعزر من أقدم على الزواج في العدة ، فقد تزوج رجل امرأة في عدتها فرفع إلى عمر فضربهما دون الحد<sup>(٥)</sup> ؛ وتزوجت طليحة بنت عبيد الله الأسدية في عدتها فضربها عمر وضرب زوجها بالمخفقة ضربات<sup>(٦)</sup> .

(٤) التفريق بينهما : كان عمر يفرق بين حالتين في التفريق بين من تزوجت في العدة ومن تزوجها :

الحالة الأولى : إذا عقد عليها ولم يدخل بها ثم فرق بينهما . وفي هذه

(١) المحلى ٩ / ٤٨٠ وسنن البيهقي ٧ / ٢١٩ و٤٤٢ .

(٢) عبد الرزاق ٦ / ٢١١ وابن أبي شيبة ١ / ٢٢٥ .

(٣) سنن البيهقي ٧ / ٢١٩ و٤٤٧ والمحلى ٩ / ٤٨٧ وعبد الرزاق ٦ / ٢١١ وشرح معاني الآثار ٣ / ١٥١ .

(٤) المحلى ٩ / ٤٨٠ والمغني ٨ / ١٨٣ .

(٥) شرح معاني الآثار ٣ / ١٥١ وخراج أبي يوسف ٢١١ وابن أبي شيبة ٢ / ١٣٠ .

(٦) الموطأ ٢ / ٥٣٦ وعبد الرزاق ٦ / ٢٠٩ وسنن البيهقي ٦ / ٤٤١ والمغني ٧ / ٤٨١ .

الحالة تكمل المرأة ما بقي عليها من عدتها من زوجها الأول ، ويكون الثاني خاطباً من الخطاب ، إن شاء تزوجها بعد ذلك ، وإن شاء تركها .

الحالة الثانية : إذا عقد عليها ودخل بها في عدتها ثم فرق بينهما ، وفي هذه الحالة تُكمل ما بقي عليها من عدتها من زوجها الأول ، ثم تستأنف عدة جديدة لفرقتها من زوجها الثاني ، وتحرم على الثاني حرمة مؤبدة لا يجتمعان بعدها أبداً ، ويكون زوجها الأول خاطباً من الخطاب ، إن شاء وشاءت تزوجا من جديد ، فقد كانت طليحة بنت عبيد الله الأسدية تحت رشيد الثقفي فطلقها ، فنكحت في عدتها ، فضربها عمر وضرب زوجها بالمخفقة ضربات ، وفرق بينهما ، ثم قال عمر : أيما امرأة نكحت في عدتها ، فإن كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ، ثم اعتدت ببقية عدتها من زوجها الأول ، ثم كان الآخر خاطباً من الخطاب ، فإن كان دخل بها فرق بينهما ، ثم اعتدت ببقية عدتها من الأول ثم اعتدت من الآخر ، ولا يجتمعان أبداً<sup>(١)</sup> وبذلك يصير الأول خاطباً من الخطاب .

ويحمل ما روي من أن رجلاً تزوج امرأة في عدتها فرفع ذلك إلى عمر فضربها دون الحد وجعل لها الصداق وفرق بينهما وقال : لا يجتمعان أبداً<sup>(٢)</sup> على أن ذلك كان بعد أن دخل بها .

هـ - ترك الزينة ( ر : حداد ) .

#### ١٠ - نفقة المعتدة :

( ر : نفقة / ٥ ) .

(٢) شرح معاني الآثار ١٥١/٢ وعبد الرزاق ٢٠٩/٦ وسنن البيهقي ٤٤٢/٧ والمحلى ٤٨١/٩ .

(١) الموطأ ٥٣٦ / ٢ وسنن البيهقي ٤٤١ / ٦ وعبد الرزاق ٢٠٩ / ٦ وابن أبي شيبة ٢٤٩ / ١ ب والمغني ٤٨١ / ٧ وانظر خراج أبي يوسف . ٢١١

## عدوى :

توقي العدوى من الأمراض ( ر : مرض / ١ ) .

## عذر :

وضوء المعذور ( ر : وضوء / ٩ ) .

## عرب :

- أسرى مشركي العرب ( ر : أسر / ٢ ب ) .
- سكنى الكفار أرض العرب ( ر : جزيرة العرب ) .
- معاملة نصارى العرب في العشر ( ر : عشر / ٧ أ ) .
- أخذ الجزية من العرب ( ر : جزية / ٥ أ ) .
- عدم التفريق في العطاء بين العرب والموالي ( ر : فيء / ٣ ب ٣ ز ) .

## عربون :

### ١ - التعريف :

العربون هو : ان يشتري السلعة فيدفع إلى البائع درهماً على أنه إن أخذ السلعة احتسب الدرهم من الثمن ، وإن لم يأخذها فهو للبائع .

### ٢ - حكمه :

أجاز عمر بيع العربون ( ر : بيع / ٤ ب ٢ ) .

## عرس :

- إباحة الغناء في العرس ( ر : غناء / ٢ د ) .
- إباحة بعض أنواع الموسيقى في العرس ( ر : موسيقى ) .



**عرض :**

الدفاع عن العرض مشروع ، فإن جنى جنابة دفاعاً عن عرضه فهي هدر ( ر : جنابة / ٣ ب ٦ ) .

**عرفة :**

- الوقوف بعرفة في الحج ( ر : حج / ١١ ) .
- صيام يوم عرفة للحاج ( ر : حج / ١١ ) و ( صيام / ٣ د ٩ ) .
- التكبير يوم عرفة ( ر : تشريق / ٢ أ ٢ ) .

**عرق :**

- طهارة عرق الآدمي ( ر : نجاسة / ٢ و ) .
- نجاسة عرق الجلالة ( ر : نجاسة / ١ ب ٨ ) .

**عزل :****١ - تعريف :**

العزل هو : هو حجز مني الرجل عن الوصول إلى رحم المرأة حين الجماع .

**٢ - حكمه :**

يختلف حكم العزل باختلاف الموطوءة .

أ - فإن كانت الموطوءة أمة : جاز له أن يعزل عنها ، لأنها لا حق لها بالولد إن كانت سرية وخوفاً من إرقاق ولده إن كانت زوجته ، ويعتبر ذلك مبرراً مشروعاً له ، ولذلك كان عمر يعزل عن سرية له<sup>(١)</sup> وفي مصنف عبد الرزاق إن عمر كان يعزل عن جارية له ، فحملت ، فشق ذلك عليه ، وقال : اللهم لا تلحق بآل

(١) مصنف ابن أبي شيبة ١ / ٢١٦ ب .

عمر من ليس منهم ، قال : فولدت غلاماً أسود ، فسألها : فقالت من راعي الإبل ، قال ، فاستبشر<sup>(١)</sup> .

ب - وإن كانت حرة : فقد كره عمر رضي الله عنه العزل عنها<sup>(٢)</sup> وضرب عليه بعض بني<sup>(٣)</sup> .

### ٣ - ثبوت النسب معه :

إذا ثبت وطء الرجل جاريته فقد ثبت نسب الولد منه عزل عنها أولم يعزل ، قال عمر : قد بلغني أن رجلاً فيكم يعزلون ، فإذا حملت الجارية قال : ليس مني ، والله لا أوتى برجل منكم فعل ذلك إلا ألحقت به الولد فمن شاء فليعزل ومن شاء لا يعزل<sup>(٤)</sup> .

### ٤ - وجوب الغسل معه :

( ر : غسل / ١ ) .

## عسل :

وجوب الزكاة في العسل ، ومقدارها ( ر : زكاة / ٤ و ) .

## عشر :

### ١ - تعريف :

العشر : ما تأخذه الدولة ممن يجتاز بلده إلى غيره من التجار<sup>(٥)</sup> .

(٤) مصنف عبد الرزاق ١٣٢ / ٧ وما بعدها والموطأ ٧٤٢ / ٢ والمحلى ٣٢٢ / ١٠ والمغني

٣٩٨ / ٧ و ٥٢٩ / ٩ .

(٥) المغني ٥١٧ / ٨ .

(١) مصنف عبد الرزاق ١٣٦ / ٧ والمغني ٥٢٩ / ٩ .

(٢) المغني ٢٣ / ٧ ومصنف ابن أبي شيبة ٢١٦ / ١ والمحلى ٧١ / ١٠ .

(٣) المحلى ٧١ / ١٠ .

## ٢ - أول من وضع العشر في الإسلام :

أول من وضع العشر في الإسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه<sup>(١)</sup> وذلك عندما كتب إليه أهل منبج ومَنْ وراء بحر عدن يعرضون عليه أن يدخلوا تجارتهم أرض العرب وله منها العشر ، فشاور عمر في ذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأجمعوا على ذلك ، فهو أول من أخذ منهم العشر<sup>(٢)</sup> ، ولكن عمر أراد أن يتأكد من مقدار ما تأخذه الدول الأخرى من تجار المسلمين إذا اجتازوا حدودهم ، فسأل المسلمين كيف يصنع بكم الحبشة إذا دخلتم أرضهم ؟ قالوا : يأخذون عشر ما معنا ، قال : فخذوا منهم مثل ما يأخذون منكم<sup>(٣)</sup> ، وسأل أيضاً عثمان بن حنيف : كم يأخذ منكم أهل الحرب إذا أتيتم دارهم ؟ قال : العشر ، قال عمر : فكذاكم فخذوا منهم<sup>(٤)</sup> .

## ٣ - الأموال التي يؤخذ منها العشر :

يؤخذ العشر من مجموع ما يحمله التجار عند اجتيازهم حدود الاقاليم من نقود وسلع تجارية ، فعن زريق مولى بني فزارة أن عمر كتب إليه : خذ ممن مربك من تجار أهل الذمة فيما يظهرون من أموالهم ، ويديرون من التجارات من كل عشرين ديناراً ديناراً<sup>(٥)</sup> وقوله : فيما يظهرون من أموالهم ، يعني أنهم إن أخفوا شيئاً من أموالهم فإن العاشر لا يفتشهم ، فعن زياد بن حدير قال : بعثني عمر على العشر وأمرني أن لا أفتش أحداً<sup>(٦)</sup> .

## ٤ - نصابه :

أمر عمر ألا يُعشر مال لم يبلغ عشرة دراهم ، فعن زريق مولى بني فزارة أن عمر كتب إليه : خذ ممن مربك من تجار أهل الذمة فيما يظهر من أموالهم ويديرون من

(٥) مصنف ابن أبي شيبة ١ / ١٣٨ ب .

(٦) مصنف ابن أبي شيبة ١ / ١٣٨ ب وخراج أبي

يوسف ١٤٤ .

(١) الأموال ٥٣٤ ومصنف عبد الرزاق ١٠ / ٣٣٤ .

(٢) مصنف عبد الرزاق ٦ / ٩٧ و ١٠ / ٣٣٥ .

(٣) مصنف عبد الرزاق ٦ / ٩٨ .

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ١ / ١٣٨ ب .



التجارات من كل عشرين ديناراً ديناراً ، فما نقص فبحساب ما نقص حتى يبلغ عشرة دنانير ، فإذا نقصت ثلاثة دنانير فدعها ولا تأخذ منها شيئاً<sup>(١)</sup> .

## ٥ - لا يؤخذ في الحول أكثر من مرة :

والعشر يؤخذ مرة كل سنة ، فإذا مرّ التاجر بالعاشر ومعه من الأموال التجارية ما يقوم بألف دينار ، أخذ ما يترتب عليها من العشر ، ثم مر به ثانية خلال العام نفسه ومعه من الأموال التجارية ما يقوم بألفي دينار ، لا يأخذ منه العشر إلا عن الألف الزائدة على الألف الأولى فحسب ، قال عمر : لا تعشروهم في السنة إلا مرة<sup>(٢)</sup> ، وأمر زريقاً مولى بني فزارة قائلاً : واكتب لهم براءة إلى مثلها من الحول بما تأخذ منهم<sup>(٣)</sup> وكتب إلى زياد بن حدير : من مر عليك فأخذت منه صدقة فلا تأخذ منه شيئاً إلى مثل ذلك من قابل إلا أن تجد فضلاً<sup>(٤)</sup> .

## ٦ - لا يؤخذ منه ما ليس بمال عند المسلمين :

وإذا مرّ الذمي بالخمير على العاشر ، فإنه لا يأخذ منه عشرها خمراً ، ولكن تقوّم عليه ، ويدفع عشر قيمتها نقداً ، فقد كتب عامل لعمر : إن أهل الذمة يمرون بالعاشر ومعهم الخمر . فكتب إليه عمر : ولوهم بيعها وخذوا منهم عشر ثمنها<sup>(٥)</sup> وقال عمر ولوهم بيع الخمر والخنزير بعشرها<sup>(٦)</sup> وبعث عتبة بن فرقد إلى عمر بأربعين ألف درهم صدقة الخمر - أي عشرها - فكتب إليه عمر : بعث إليّ بصدقة الخمر ، وأنت أحق بها من المهاجرين - توبيخاً - وأخبر الناس بذلك ، فقال : والله لا استعملتكم على شيء بعدها ، قال فتركه<sup>(٧)</sup> . وكان عتبة قد أخذ عشر الخمر خمراً ، فباعه هو ، فأنكر عليه عمر هذا الانكار ( ر : أشربة / ١ ي ) .

(٥) المغني ٥ / ٢٧٦ .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ١ / ١٣٨ ب .

(٦) المغني ٨ / ٥٢٠ .

(٢) خراج يحيى ٦٨ وابن أبي شيبة ١ / ١٣٨ ب .

(٧) أموال أبي عبيد ٥١ والمغني ٨ / ٥٢٠ .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ١ / ١٣٨ ب .

(٤) خراج أبي يوسف ١٦٢ .

## ٧ - مقدار ما يؤخذ من العشر :

ليس في ضريبة العشر حد مقدر ، وإنما يقدرها الخليفة ، تبعاً للأشخاص الذين يملكون المواد التجارية ، وتبعاً للمواد المحمولة أيضاً .

أ - أما اختلافه تبعاً للأشخاص الذين يملكون المواد التجارية : فإن عمر فرق في العشر بين المسلم ، والذمي ، وتاجر أهل الحرب .

(١) أما المسلم : فإنه إن مر بتجارته على العاشر ، فإن العاشر يحسب ما معه من تجارة ونقود ، فإن بلغت نصاب الزكاة أخذ منه زكاتها ربع عشرها ، فقد كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري : وخذ من المسلمين من مائتين خمسة ، فما زاد فمن كل أربعين درهماً درهماً<sup>(١)</sup> وعن أنس بن مالك قال : بعثني عمر بن الخطاب على العشر وكتب إليّ عهداً أن آخذ من المسلمين مما اختلفوا فيه لتجاراتهم ربع العشر ، ومن أهل الذمة نصف العشر ، ومن أهل الحرب العشر<sup>(٢)</sup> وقال زياد بن حدير : أمرني عمر أن ما مرّ عليّ من شيء أخذت من حساب أربعين درهماً درهماً من المسلمين<sup>(٣)</sup> .

ولا يؤخذ من المسلمين غير ذلك ، وقد كان الفقهاء ينبهون المسلمين إلى أن ما يأخذه العاشر منهم هو زكاة وليس بجزية ، كالتي تؤخذ من أهل الذمة ، ولا ضريبة من قبيل المعاملة بالمثل ، كالتي تؤخذ من تاجر أهل الحرب ، قال إبراهيم النخعي : « احتسب من زكاة مالك ما أخذه العشّارون »<sup>(٤)</sup> ؛ ولذلك قال زياد بن حدير - وهو أول عاشر عشر في الإسلام<sup>(٥)</sup> - كنا نعشر في إمارة عمر ، ولا نعشر معاهداً ولا مسلماً ، قال

(١) خراج يحيى ١٧٣ ومصنف ابن أبي شيبة (٣) خراج أبي يوسف ١٤٤ .  
 (٢) خراج أبي يوسف ١٦١ وسنن البيهقي ٩ / ٢١٠ والمحلى ٦ / ٧٢ و١١٥ ومصنف عبد الرزاق ٤ / ٨٨ و٩٥ .  
 (٣) انظر كتابنا «موسوعة فقه إبراهيم النخعي» مادة : عشر .  
 (٤) (٥) الأموال ٥٢٨ .

عبد الله بن خالد العبسي : قلت فمن كنتم تعشرون ؟ قال : تجار أهل الحرب كما يعشروننا إذا أتيناهم<sup>(١)</sup> ؛ وسئل عبد الله بن عمر : أعلمت أن عمر أخذ من المسلمين العشور ؟ قال : لم أعلمه<sup>(٢)</sup> وهما يعنيان بذلك : أن عمر لم يأخذ من تجار المسلمين وتجار أهل الذمة ما كان يأخذه من تجار أهل الحرب ، لأن طبيعة ما يؤخذ من تجار أهل الحرب يختلف عن طبيعة ما يؤخذ من تجار المسلمين وتجار أهل الذمة .

( ٢ ) أما الذمي : فإن عمر صالح من صالحه من أهل الذمة على أن من يَجُزُّ منهم بتجارته إلى غير بلده أخذ منه نصف عشر ما يحمل منها في السنة<sup>(٣)</sup> .

وصالح نصارى نجران على أن عليهم من الجزية ضعف ما يجب على المسلمين من الزكاة ، ولذلك وجب عليهم في أموالهم نصف العشر ( ر : جزية / ٣ أ ٤ )

وصالح النبط على أن من يَجُزُّ منهم بتجارته إلى غير بلده أخذ منه العشر<sup>(٤)</sup> ولما فتحت العراق أرسل عمر رضي الله عنه عثمان بن حنيف إليها وجعله عاملاً على مواردها المالية . فضرب عمر على أهل السواد - وهم من أهل الذمة - في أموالهم وتجاراتهم التي يجتازون بها مدنها في كل عشرين درهماً درهماً ، أي نصف العشر<sup>(٥)</sup> .

وتنفيذاً لهذه الاتفاقات فقد أمر عمر بن الخطاب العشارين أن يأخذوا هذه النسبة المتفق عليها ممن يمر عليهم من تجار أهل الذمة فقال : يؤخذ من أهل الكتاب من العشور ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الذهب والفضة<sup>(٦)</sup>

- 
- |  |   |
|--|---|
| (١) مصنف عبد الرزاق ٦ / ٩٩ و ١٠٠ / ٣٧٠                     | (٤) المحلى ٦ / ١١٥ والموطأ ١ / ٢٨١ .  |
| والمحلى ٦ / ١١٦ والأموال ٥٢ ومصنف ابن أبي شيبة ١ / ١٣٨ ب . | (٥) الأموال ٦٨ و ٥٣٢ وعبد الرزاق ٦ / ١٠٠ والمحلى ٦ / ١١٥ والمغني ٨ / ٥١٧ .                  |
| (٢) مصنف عبد الرزاق ٤ / ١٣٩ والأموال ٥٢٨ .                 | (٦) مصنف عبد الرزاق ٦ / ٩٧ و ١٠٠ / ٣٣٥ والأموال ٥٣٢ وابن أبي شيبة ١ / ١٣٨ ب وخراج يحيى ٦٨ . |
| (٣) الأموال ٥٣٢ والمغني ٨ / ٥١٧ والمحلى ١١٥ / ٦ .          |   |



وكتب إلى أبي موسى الأشعري : أن خذ من تجار أهل الذمة نصف العشر<sup>(١)</sup> وعن أنس بن مالك قال : بعثني عمر بن الخطاب على العصور وكتب عهداً : أن آخذ من المسلمين مما اختلفوا فيه لتجاراتهم ربع العشر ، ومن أهل الذمة نصف العشر<sup>(٢)</sup> وعن زياد بن حدير أن عمر بعثه مصداقاً فأمره أن يأخذ من نصارى بني تغلب ومن نصارى العرب نصف العشر ، وهو ضعف الزكاة الواجبة على المسلمين<sup>(٣)</sup> وفي رواية أخرى أنه أمره أن يأخذ من نصارى بني تغلب العشر ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر<sup>(٤)</sup> ، ولا تناقض بين الروایتين ، لأن عمر كان يعتبر اليهودية والنصرانية دينين غريبين ، دخيلين على العرب ، ولذلك فإنه عامل نصارى بني تغلب ونصارى العرب معاملة واحدة ، وعامل نصارى غير العرب - وهم نصارى أهل الكتاب - معاملة أخرى ، وعن السائب بن يزيد قال : كنت عاملاً مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة زمان عمر ، فكان يأخذ من النبط العشر<sup>(٥)</sup> ، وبذلك نرى أن ما كان يأخذه عمر من تجار أهل الذمة كان جزية مضروبة عليهم حسب الاتفاقات المعقودة بينهم ، وهي غير ما كان يأخذه من تجار أهل الحرب .

٣) وأما أهل الحرب : فكان عمر يأخذ من تجار أهل الحرب عند اجتيازهم بتجاراتهم إلينا عشر ما يحملون ، لأن دولهم كانت تأخذ من تجار المسلمين حين اجتيازهم بتجاراتهم اليهم عشر ما يحملون ، فقد سأل عثمان بن حنيف عمر قائلاً : كم تأمرنا أن نأخذ من تجار أهل الحرب ؟ قال : كم يأخذون منكم إذا أتيتموهم بدارهم ؟ قالوا : العشر ، قال : فكذلك فخذوا منهم<sup>(٦)</sup> معاملة بالمثل ؛ فكتب بذلك إلى أنس بن مالك حين بعثه عاملاً على

(٤) المحلى ٦ / ١١٥ والمغني ٨ / ٥١٦ وعبد

الرزاق ١٠ / ٣٧٠ .

(٥) الأموال ٥٣٣ والمحلى ٦ / ١١٥ .

(٦) مصنف ابن أبي شيبة ١ / ١٣٨ ب والأموال ٦٨

وسنن البيهقي ٩ / ١٣٦ والمغني ٨ / ٥٢١ .

(١) خراج يحيى ١٧٣ .

(٢) خراج أبي يوسف ١٦١ وسنن البيهقي ٩ / ٢١٠

والمحلى ٦ / ٧٢ و١١٥ ومصنف عبد الرزاق

٤ / ٨٨ و٦ / ٩٥ .

(٣) مصنف عبد الرزاق ٦ / ٩٩ .

الصدقات في الأبله<sup>(١)</sup> . وكتب إلى أبي موسى الأشعري خذ من تجار أهل الحرب إذا دخلوا علينا العشر<sup>(٢)</sup> .

ويذكر زياد بن حدير أنه كتب إلى عمر في أناس من أهل الحرب يدخلون أرضنا ، أرض الاسلام ، فيقيمون ، قال ، فكتب إليّ عمر : إن أقاموا ستة أشهر فخذ منهم العشر ، وإن أقاموا سنة فخذ منهم نصف العشر<sup>(٣)</sup> ، لأنهم بإقرارهم على الإقامة سنة في بلاد المسلمين يصيرون أهل ذمة ، وليس على أهل الذمة إلا نصف العشر .

ب - وأما اختلافه تبعاً للمواد التي يحملها التجار : فإن عمر رضي الله عنه كان يرى أن المصلحة تقتضي تخفيض ضريبة العشور على غير المسلمين من المواد الضرورية للشعب ، ليكثر جلب التجار لها ، فكان يأخذ من النبط من الحنطة والزيت نصف العشر ، يريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة ، ويأخذ من القطنية الحمص والعدس العشر<sup>(٤)</sup> .

## عَصْبَة :

### ١ - تعريف :

العصبة : هم قوم الرجل لأبيه .

### ٢ - الإرث بالتعصيب :

(ر: إرث / ٦) .

والأموال ٥٣٣ والمغني ٨ / ٥٢٢ ومصنف عبد الرزاق ٦ / ٩٩ و ١٠ / ٣٣٥ وفي مصنف عبد الرزاق : انه كان يأخذ من الحنطة والزيت العُشر ويأخذ من القطنية نُصْف العُشر والصَوَاب ما أثْبَتَاه .

(١) المحلى ٦ / ٧٢ وسنن البيهقي ٩ / ٢١٠ وخراج أبي يوسف ١٦١ ومصنف عبد الرزاق ٤ / ٨٨ و ٦ / ٩٥ .

(٢) خراج يحيى ١٧٣ .

(٣) سنن البيهقي ٩ / ٢١٠ وخراج يحيى ١٧٢ .

(٤) الموطأ ١ / ٢٨١ وسنن البيهقي ٩ / ٢١٠

٣ - عصبه ولد الزنا وولد الملاعنة هم عصبه أمه ( ر : إرث / ١٥ ) .

## عَصْر :

- وقت العصر ( ر : صلاة / ٣ ج ) .
- صلاة العصر هي الصلاة الوسطى ( ر : صلاة / ٦ ) .
- كراهة الصلاة بعد صلاة العصر ( ر : صلاة / ٧ هـ ) .

## عطاء :

### ١ - تعريف :

العطاء هو ما يفرضه الإمام من الفيء لأحد من المسلمين .

٢ - أحكامه وبيان من يستحقه ومقداره ( ر : فيء / ٣ أ ، ٢ ، ٣ ) .

## عطاس :

عطس رجل عند عمر فقال : السلام عليكم ، فقال عمر : وعليك وعلى أمك ، أما يعلم أحدكم ما يقول إذا عطس !! إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد لله ، وليقل القوم : يرحمك الله ، وليقل هو : يغفر الله لكم<sup>(١)</sup> .

## عطية :

### ١ - تعريف :

العطية هي : تملك في الحياة بغير عوض ، وهي شاملة للهبة : ( ر : هبة ) والصدقة ( ر : صدقة ) .

(١) مصنف عبد الرزاق ١٠ / ٤٥١ .



## عظم :

— طهارة العظم ( ر : نجاسة / ٢ هـ ) .

— ما يجب في الجناية على العظام ( ر : جناية / ٥ ب ٤ هـ ) .

## عقم :

١ - تعريف :

العقم : هو ما يحول بين الإنسان وبين النسل .

٢ - أحكامه :

العقم في الرجل سبب مشروع لطلب المرأة فسخ النكاح ( ر : طلاق

/ ١١ هـ ) .

## عقوبة :

١ - العقوبات على أنواع هي : حدود ( ر : حد ) وقصاص ( ر : جناية / ٥ أ ) ودية

( ر : جناية / ٥ ب ) و ( إجهاض / ٣ ) وكفارة ( ر : جناية / ٥ ج ) و ( كفارة ) .

٢ - الاعفاء من العقوبة بالإكراه ( ر : إكراه / ٣ ) .

## علم :

١ - الاشتغال بالقرآن أفضل من الاشتغال بالسنة :

كان عمر يفضل الاشتغال بالقرآن على الاشتغال بالسنة ، ويظهر لنا ذلك من أنه لما أراد أن يكتب السنة استشار أصحاب رسول الله في ذلك ، فأشاروا عليه : أن يكتبها ، فطفق يستخير الله فيها شهراً ، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال : إني كنت أريد أن أكتب السنن ، وأني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا

كتاب الله ، وإنني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً<sup>(١)</sup> . وانه لما شيع جماعة من الصحابة قاصدين الكوفة قال لهم : إنكم تأتون أهل قرية - يعني الكوفة - لهم دوي بالقرآن كدوي النحل ، فلا تصدّوهم بالأحاديث فتشغلوهم ، جردوا القرآن وأقلّوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، امضوا وأنا شريككم<sup>(٢)</sup> .

## ٢ - عدم الاجابة بغير علم :

كان يعجب عمر ان يعتذر المرء عن الاجابة عما سئل إذا كان لا يعلم ، فقد مرّ جبير بن مطعم على قوم فسألوه عن فريضة فقال : لا أدري ولكن أرسلوا معي حتى أسأل لكم عنها ، فأتى عمر يسأله ، فقال : من سره أن يكون عالماً فقيهاً فليقل كما قال جبير بن مطعم ؛ سئل عما لا يعلم فقال : الله أعلم<sup>(٣)</sup> .

## ٣ - السمر في مدارس العلم :

( ر : سمر / ٢ ) .

## عمامة :

### ١ - شكلها :

كان عمر يرى أن عمائم المسلمين لا تخرج عن شكلين :  
الأول : أن يعتن المرء بالعمامة ويترك طرفها خلفه ، وهكذا كان يفعل عمر ، رضي الله عنه فعن السائب بن يزيد قال : رأيت عمر معتماً قد أرخى عمامته من خلفه<sup>(٤)</sup> .

الثاني : أن يعتن المرء بالعمامة ويأخذ طرفها من أحد شقيه ويمرره من تحت

١ / ٧٦ و ٢ / ١٢٠ .

(٣) تاريخ المدينة ٢ / ٧٧٠ .

(٤) سنن البيهقي ٣ / ٢٨١ .

(١) مصنف عبد الرزاق ١١ / ٢٥٧ وجامع بيان

العلم ١ / ٧٦ وطبقات ابن سعد ٣ / ٢٨٧ .

(٢) طبقات ابن سعد ٦ / ٧ وجامع بيان العلم

حنكه إلى الشق الآخر ، فقد رأى عمر رجلاً ليس تحت حنكه من عمامته شيء ، فحنكه بكور منها وقال : ما هذه الفاسقية<sup>(١)</sup> .

- ٢ - المسح على العمامة في الوضوء ( ر : وضوء / ٦ و ) .  
- لبس العمامة للمحرم ( ر : حج / ١ د ٦ ) .

## عمرة :

### ١ - فضلها :

قال عمر : إذا وضعتم السروج - أي رجعتم من الجهاد - فشدوا الرحال إلى الحج والعمرة فإنه أحد الجهادين<sup>(٢)</sup> .

### ٢ - حكمها :

كان عمر يرى أن العمرة فرض على من فرض عليه الحج<sup>(٣)</sup> ويقول : يا أيها الناس كتبت عليكم العمرة<sup>(٤)</sup> .

- ٣ - النية : النية بالعمرة كالنية بالحج ( ر : حج / ٣ ) .

### ٤ - الاحرام بالعمرة :

الاحرام بالعمرة كالإحرام بالحج ( ر : حج / ٦ ) .

### ٥ - وقت العمرة :

- اقتران العمرة بالحج ( ر : حج / ١٨ ب ) .  
- أداء العمرة في أشهر الحج ثم التحلل والإقامة في مكة حلالاً إلى وقت الحج فيحرم به وهو ما يسمى التمتع ( ر : حج / ١٨ ج ) .

(٣) المجموع ٨ / ٧ والمغني ٣ / ٢٢٣ .

(٤) المحلى ٧ / ٤١ .

(١) المغني ١ / ٣٠١ .

(٢) مصنف عبد الرزاق ٥ / ١٧٤ .



— وكان عمر يفضل أن يعتمر المعتمر في غير أوقات الحج ، لئلا يخلو بيت الله تعالى من النساء ، ويقول : افصلوا بين حجكم وعمرتكم ، فإن ذلك أتم لحج أحدكم وأتم لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج<sup>(١)</sup> . ولذلك فإنه رضي الله عنه اعتمر في رجب<sup>(٢)</sup> .

## عمل :

١ - لا يجوز أن يكلف العامل ما لا يطيق من العمل ( ر : إمارة / ٥ ز ) .

٢ - التكسب بالقرآن ( ر : قرآن / ٣ و ) .

## عناق :

مشروعية العناق عند السلام ( ر : سفر / ٧ ) .

## عنة :

١ - تعريف :

العنة هي : عدم انتصاب الذكر في الرجل لعاهة انتصاباً يستطيع به الوطء .

٢ - أحكامها :

أ - يحق لزوجة العنين أن ترفع أمرها إلى القضاء طالبة فسخ نكاحها من زوجها العنين ، وعندئذ يؤجل القاضي العنين سنة ، فقد قضى عمر في الذي لا يستطيع أن يأتي النساء أن يؤجل سنة<sup>(٣)</sup> فإن شفاه الله من مرضه هذا واستطاع وطأها فلا حق لها في الاستمرار في طلبها هذا ، وإن لم يستطع وطأها ، فسخ

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ١ / ١٦٨ ب .

(٣) آثار أبي يوسف برقم ٦٤٢ .

(١) الموطأ ١ / ٣٤٧ والمحلّى ٧ / ٦٧ ومسلم في

الحج برقم ١٢١٧ والنسائي في الحج باب التمتع .

نكاحها منه ، فقد كتب عمر إلى شريح : يؤجل العنين سنة من يوم يرفع إليه ، فإن وصل إليها وإلا فرق بينهما<sup>(١)</sup> فإذا فرق بينهما استحققت المرأة المهر كاملاً ؛ فإن عمر أعطاها صداقها وافيأ<sup>(٢)</sup> ، ثم تعدد عدة المطلقة ، ويكون زوجها أولى بها ما دامت في عدتها إن شفي من مرضه أثناء العدة ؛ فقد قضى عمر أن زوجة العنين تعدد عدة المطلقة وهو أحق بأمرها في عدتها<sup>(٣)</sup> وروى أبو يوسف في الآثار عن الحسن البصري عن عمر رضي الله عنه أن هذه الطلقة هي طلقة بائنة<sup>(٤)</sup> .

ب - وإن تزوجته وهي تعلم انه عنين ، فليس لها حق طلب فسخ النكاح لعنته بعد ذلك ، فعن يحيى بن سعيد الأنصاري أن رجلاً زوج ابنته من ابن أخ له ، وكان عنيماً فقال له عمر : قد آجرك الله ووفر لك ابنتك<sup>(٥)</sup> .

## عهد :

معاهدة المسلمين أهل الذمة ( ر : ذمة ) .

## عورة :

### ١ - تعريف :

العورة : ما وجب ستره وحرّم كشفه في الإنسان .

### ٢ - حدود العورة ووجوب سترها :

أ - عورة الرجل : عورة الرجل من السرة إلى الركبة ولذلك أوجب عمر استعمال المتزر في الحمام ( ر : حمام / ١ ) .

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ١ / ٢١٥ و ٢٥٠ ومصنف

عبد الرزاق ٦ / ٢٥٣ .

(٥) مصنف عبد الرزاق ٦ / ٢٥٣ وابن أبي شيبة

١ / ٢٥٠ .

(١) المحلى ١٠ / ٥٩ .

(٢) مصنف عبد الرزاق ٦ / ٢٥٣ ومصنف ابن أبي

شعبة ١ / ٢١٥ والمحلى ١٠ / ٥٨ والمغني ٦ / ٦٦٧ .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ١ / ٢١٥ ب ٢٥٠ .

- ب - عورة المرأة ( ر : حجاب / ١ ) .
- ج - ستر العورة بما يجسّمها ( ر : لباس / ١ ب ) .
- د - اشتراط ستر العورة لصحة الصلاة ( ر : صلاة / ٢ ب ) .

## عَوَّل :

العول في الميراث هو : زيادة في سهام المسألة ونقص في حصص الورثة،  
( ر : إرث / ١١ ) .

## عيب :

- إخبار كل من الخطيبين الآخر بالعيب الجسدي الموجود فيه ( ر : نكاح / ٣ ج - ٣ ) و ( نكاح / ٤ ب ٥ ) .
- فسخ النكاح للعيب الموجود في الزوج إن كان هذا العيب يمنع الوطء أو يشكل خطراً على المرأة ( ر : طلاق / ١١ ) .
- فسخ البيع للعيب الموجود في السلعة ( ر : خيار / ٣ ) .

## عيد :

### ١ - تعريف :

يطلق العيد على كل من يومي الفطر والأضحى .  
أما الفطر فهو اليوم الأول من شوال ؛ وأما الأضحى فهو اليوم العاشر من ذي الحجة .

### ٢ - تحريم صيام يوم العيد :

( ر : صيام / ١٥٣ ) .



٣ - الذهاب إلى صلاة العيد ماشياً ، وأداء صلاة العيد في المصلى إلا لعذر : وكيفية صلاة العيد : ( ر : صلاة / ٢٠ ج ٢ ) .

٤ - مشاركة الكفار في أعيادهم وتهنئتهم بها :

لا يجوز لمسلم أن يشارك الكفار في أعيادهم ، ولا أن يدخل كنائسهم يوم عيدهم ، قال عمر : لا تدخلوا على المشركين في كنائسهم يوم عيدهم ، فإن السخطة تنزل عليهم<sup>(١)</sup> ، كما لا يجوز تهنئتهم بالعيد قال عمر : اجتنبوا أعداء الله في عيدهم<sup>(٢)</sup> .

(١) عبد الرزاق ٤١١ / ٦ وسنن البيهقي ٢٣٤ / ٩ . (٢) سنن البيهقي ٢٣٤ / ٩ .